بحوث مستقبلية (١٣) ٢٠٠٦
ص ص [١٣٩-١٦٨]

معضلة الأمن – النمو :
حالة سوريا خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٢

د. طلال محمود كداوي[١]

الملخص

يعدّ الأمن عنصراً راسخاً لا غنى عنه في حياة ورفاهية أي مجتمع من المجتمعات، مما يدفع بالدول السعي وبخطى حثيثة وبوسائل شتى لضمانه وصيانته. وقد ربطت سوريا، شأنها شأن العديد من الدول ، أمنها بما تمتلكه من قوة عسكرية مما كلفها موارد ضخمة على شكل نفقات عسكرية حيث وصل مستواها مديات واسعة ، وجعل من سوريا دولة من ذوات الأعباء الدفاعية الثقيلة في العالم . ونظراً لمحدودية الموارد في سوريا ، فقد ترتب على إنفاقها العسكري الفائق الذي أرادت عبره صيانة أمنها القومي تحمل خسائر اقتصادية جمّة وعلى العديد من الأصعدة . فقد كان هذا الإنفاق قوة طاردة للاستثمار مما انعكس في تخفيض معدل الاستثمار القومي وبالتالي الانتقاص من ممكنات النمو الذي تتطلع إليه سوريا وبشغف كبير. وهذه الكلف الاقتصادية التي ترتبت على الإنفاق العسكري الفائق في سوريا والذي كانت غايتها ضمان الأمن المناسب يجعل من العلاقة بين الأمن والنمو بأنها من طبيعة مأزقية ترقى إلى تسميتها بمعضلة . وعندما تكون سوريا حالة مثالية لهذه العلاقة قد تتواجد في الكثير من الدول فإن الضرورة تستلزم تجاوز هذه المعضلة ، ولعل ذلك يتم عبر البحث في مسبباتها وتشخيص مصادر التهديد الحقيقية للأمن ومحاولة إزالتها ، عندئذٍ سنتمكن من تحرير الموارد بعيداً عن الاستخدامات العسكرية إلى ساحات البناء والإعمار .

Abstract

Syria has linked its security with military force, which costs it much in form of military expenditures. Therefore, military expenditures in Syria reached highest levels and it is ranked to be one of the highest countries in military burden in the world. Clearly, Syria is a country with limited resources. Its extensive military expenditures reflected in great economic and social losses resulted in crowding-out investment leaving national investment ratio at low level, and hence lessening the growth possibilities which Syria looks forward to achieve anxiously. The bad effects of military expenditures in

(١) أستاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

تاريخ الاستـــلام: ٢٠٠٥/٣/١٥
تاريخ قبول النشر: ٢٠٠٥/٣/٢٧

Syria enable us to characterize the relation between security and growth to be of a paradox nature and can be regarded as a "dilemma". The necessity entails finding an outlet for this dilemma. This can be achieved through identifying the reasons and defining the source of real threats and cast them away. Hence, resources can be liberated from military use and can be utilized in the field of development.

مقدمة

يزخر العالم بالعديد من النقاط الساخنة تتفجر فيها النزاعات والصراعات المسلحة، لعل دوافعها سياسية أو اقتصادية أو ستراتيجية أو حضارية . و يستحوذ العالم الناشئ على حصة الأسد من هذه النزاعات . فمنذ الحرب العالمية الثانية ولغاية سنة ١٩٩٧ حصل (٢٥١) حالة حرب أو نزاع أو خلاف معظمها في الدول الناشئة ، وطبقاً للعديد من التقديرات فقد تسببت هذه النزاعات في ما بين ٧٠–١٥٠ مليون إصابة . والعالم المتقدم وإن كان يبدو ظاهرياً أنه بمنأى عن هذه الصراعات ، لكنه في صلبها وعلى تماس مباشر بها لأن مصالحه الستراتيجية تتأثر فيها . ولهذا فإنه تواق على أن يكون طرفاً فيها تحت ستار الاعتبارات الأمنية أو الإنسانية وغيرها من الذرائع .

هذا الوضع رتب على الدول الناشئة فراداً مسؤولية مزدوجة ، فمن جهة عليها أن توفر قدراً من الحماية والأمن ، ومن جهة أخرى عليها أن تتخطى واقعها المرير المتمثل بالفقر والتخلف ، وتعجل من نموها الاقتصادي و الاجتماعي .

التساؤل الذي يطرح هل أن في مقدور الدول الناشئة أن تنجز وتوفر الأمن وتحقق النمو في الوقت نفسه؟

الكثير من المعطيات تشير إلى أن التوافق بين الأمن والنمو صعب المنال ، فالخيار هو إما السير قدماً في التسلح لضمان الأمن أو التحول بخطوات متأنية نحو تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر استقراراً وتوازناً ، ولا يمكن إنجاز كليهما .

إذن التسلح والتنمية هما في علاقة تنافسية . هذا التصور يدفعنا إلى الاعتراف بأن الدول الناشئة تعاني من وضع مأزقي يرقى تسميته معضلة الأمن – النمو (Security-Growth Dilemma).

وتعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى أكثر النقاط الساخنة في العالم ولأكثر من سبب مما انعكس على تزايد التجييش في دول هذه المنطقة ، فقد انفق على التسلح في هذه

المنطقة في عام ١٩٩٩ ما يقارب (٦٠) مليار دولار وكانت حصة إسرائيل منها (٨,٨) مليار دولار .

وتحاول سوريا ومنذ ما يزيد على نصف قرن درء المخاطر التي يتعرض لها أمنها القومي والمتأتية من أكثر من اتجاه ، مما كلفها موارد ضخمة على شكل نفقات عسكرية لبناء قوات مسلحة ذات جاهزية تتناسب والمخاطر المتوقعة . كما أنها تسعى جاهدة للتسريع في عملية نموها الاقتصادي والاجتماعي .

ومن هنا تحاول الدراسة تسليط الضوء على علاقة الأمن بالنمو وتوظيف سوريا كحالة دراسية لأنها على وفق تقديرنا تعبّر بصدق عن واقع هذه العلاقة وذلك بغرض الكشف عن آماد هذه العلاقة وهل هي فعلاً من طبيعة مأزقية أم غير ذلك .

مشكلة الدراسة

عندما يكون الأمن مستحثاً من عملية التسلح وبناء قوات مسلحة ، فإنه يستلزم قدراً من الإنفاق تعارف على تسميته بالإنفاق العسكري . هذا الإنفاق يعد أحد الكميات في الاقتصاد القومي وأحد أشكال تخصيص الموارد الاقتصادية مما يحتم أن تنشأ بينه وبين الكميات الأخرى في الاقتصاد علاقات تأثير من طبيعة تبادلية إيجابية كانت أم سلبية . وتأسيساً على ذلك ، فإن مشكلة الدراسة تتمحور في تشخيص اتجاهات وأنماط وأبعاد هذه التأثيرات .

فرضية الدراسة

إن الفرضية المركزية التي تنطلق منها الدراسة تتأطر في أنه طالما يمثل الإنفاق العسكري أحد أشكال استخدام الموارد المتاحة وأن سوريا بعدّها دولة ناشئة تتسم بمحدودية الموارد نسبياً . فإن هذا الإنفاق سيكون على حساب الموارد المخصصة للإنفاق على المجالات الأخرى وخاصة الاستثمار وبرامج التنمية الاقتصادية مما يتوقع اثراً سلبياً على الجهد الإنمائي الاقتصادي ويعيق ارتفاع مستوى الرفاهية .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس نحو اختبار العلاقة الجدلية بين الأمن والنمو عبر تحليل الإنفاق العسكري في سوريا ومتابعة تطورات العبء الدفاعي والعوامل المحددة له والكشف عن الآثار التي رتبها الإنفاق العسكري على الجوانب الاقتصادية في المجتمع.

منهجية الدراسة

توظف الدراسة وهي بصدد التعامل مع مشكلتها واختبار فرضيتها المنهج التحليلي – القياسي . فمن جانب تركن إلى النمذجة الاقتصادية القياسية في تحديد الآثار . ومن جانب آخر تستعين بالأسلوب النظري التحليلي في بناء النماذج وتقييم النتائج.

وتغطي الدراسة المدة (١٩٧٠–٢٠٠٢) بوصفها شهدت بروز المجهودات العسكرية وتناميها في سوريا وفي الوقت نفسه شهدت تطورات هامة على الصعيد الاقتصادي .

وقد اعتمدت الدراسة في مصادرها للبيانات على إصدارات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي بسبب عدم تيسر الإصدارات التي تنشرها الحكومة السورية . وفي جانبها التحليلي، اعتمدت الدراسة على الأدبيات التي يزخر بها نقاش الإنفاق العسكري المنشورة في الأدبيات العالمية وحسب ما ترد الإشارة إليها في متن الدراسة.

وتستعين الدراسة في اختبارها التجريبي بالحاسبة الإلكترونية وتوظيف البرامج الجاهزه Minitab .

التحليل والمناقشة

١. الأمن بين المفهوم التقليدي والمفهوم المعاصر

في أي مجتمع من المجتمعات يتطلع الفرد إلى شيئين هما : دخل مرتفع وأمن عالٍ، ولعل مجموع تطلعات الأفراد تمثل رفاهية المجتمع . ومن هنا فإن الأمن سيعد عنصراً راسخاً في الرفاهية . وبلغة كمية فإن دالة الرفاهية يمكن صياغتها بالتوصيف الآتي (Smith, 1980, 811):

$$W = f(C, S)$$

إذ أن الرفاهية (W) تزداد كلما ارتفع الإنتاج المدني (المرادف للدخل) (C) وكلما ارتفع مستوى الأمن (S) . ولهذا ، فإن الدول تبذل وتكرس جهوداً حثيثة لضمان الأمن ورفع مستواه لأن الأمن المهدد يعطل الإنتاج وينتقص من الرفاهية . ولناحية الأمن هناك العديد من التساؤلات تثار تتعلق بكيف يفهم الأمن ؟ وكيف يتحقق الأمن ؟ وما هي مصادر التهديد للأمن؟

عبر العصور، فإن المجتمعات قرنت الأمن بالقوة العسكرية وكان ينظر إلى المجتمعات القوية والتي تملك ترسانات ضخمة من الأسلحة على أساس أنها مؤمنة ومحصنة

ضد التهديدات وخاصة الخارجية . وعندما تتجسد القوة العسكرية بما يمتلكه المجتمع من الأسلحة والأعتدة وأنظمة التسليح دخلت الدول المتخاصمة في ميدان سباق التسلح Arms Race لتحقيق التفوق أو على الأقل ضمان الأمن ومعادلته . ولازالت العديد من الجهات المعنية بالقضايا العسكرية تصدر تقاريرها عن التوازن العسكري Military Balance (SIPRI, IISS) لقياس التسلح وسباقه . وإن بناء القوة العسكرية لا يتحقق ولا يمكن ضمانه إلاّ من خلال تسخير موارد المجتمع للحصول على مستلزماتها ، أي تخصيص قدر من الموارد على شكل نفقات عسكرية ، ومن هنا ساد التصور ولفترة طويلة أن إنفاقاً عسكرياً عالياً يعني درجة عالية من الأمن . إذن على وفق هذه النظرة فإن الأمن يتحقق بالنفقات العسكرية . ترى هل أن المجتمعات عندما انساقت وراء التجييش والإنفاق العسكري الفائق تمكنت من توفير الأمن؟

واقع الحال يشير إلى أن الأمن في عالم اليوم سوف يبقى غير متحقق طالما استمرت النظرة إليه بمعيار عدد الأسلحة . فأسلحة أكثر تعني في الحقيقة أمنٌ أقل . ولهذا ، يجب أن يترك جانباً الاعتقاد القديم القائم على أن الأمن القومي ممكن أن يتعادل مع السلاح ، فمعطيات الحاضر تستلزم أن يعاد تعريف الأمن وخاصة في عصر الذرة ، فالأمن أكثر بكثير من التسلح . وإن هناك العديد من التهديدات للأمن القومي اليوم ليس بشكل مبسط العدوان العسكري والسياسي ضد السيادة الأرضية للمجتمع . فأمن المجتمع يتهدد بالعديد من المسائل منها:

- النقص في ممكنات النمو الاقتصادي وبانخفاض هذا النمو .
- الضغوطات البيئية – الحياتية Ecological على محيط الأرض.
- ندرة الموارد وخاصة الطاقة والموارد غير المتجددة .
- التنامي الفائق للسكان في العالم .

من هنا ، فإن تقييم الأمن على وفق معايير النفاذ إلى الموارد ، فرص التعليم والتشغيل ، التحسين الحقيقي في نوعية الحياة لأفراد المجتمع يكون ذا جدوى ويدفعنا إلى الاعتقاد أن الأمن الحقيقي يتطلب موارد أكثر للتنمية وموارد أقل للأسلحة . وإن هناك علاقة ثلاثية حركية Dynamic Triangular Relation بين نزع السلاح Disarmament والتنمية Development والأمن Security .

هذا المنظور المعاصر للأمن القومي لا يعني البتة غياب الجيش في تشكيله ، إذ يبقى الجيش والقوة أحد عناصره الأساسية ولكن ليس الوحيد . وهذا ما تؤكده نظريات الأمن كافة في الأدب الستراتيجي والعسكري والسياسي . وفي الكثير من الأحيان تحيط الدول أمنها بدرجة عالية من الضبابية يعطيها قدراً عالياً من المرونة للتعامل مع معطياته ولعل مبعث ذلك تباين نطاق الأمن بين الدول . فللأمن نطاق أي أطر جغرافية له . فلناحية الدول الصغيرة والناشئة فإن أمنها يتأطر ضمن حدود رقعتها الجغرافية التي تمارس سيادتها عليها . أما الدول الكبرى ، فإن أمنها القومي (من وجهة نظرها) يتجاوز حدودها الجغرافية السياسية لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو ستراتيجية ، أي أنه يطال ليصل إلى مناطق المصالح الحيوية لها . ولهذا ، تحاول هذه الدول تحديد مناطق طبيعية للتأثير Finite Natural Zone of Influence (مناطق المصالح الحيوية) واستخدام منظومة مواردها المتاحة في ممارسة درجة من التأثير في الدول الأخرى بهدف تطوير مصالحها وبوسائل مختلفة من السياسات الخارجية والعسكرية (Shephered, 1988, 50). وفي أكثر من مناسبة استخدمت القوة العسكرية كيد طولى لتحقيق هذا الهدف ، وهذا قد يصلح أحد المناهج في تفسير تنامي الإنفاق العسكري في الدول الكبرى.

واتساقاً مع هذا التصور للأمن القومي في الدول الكبرى ، فقد سعت وبشكل حثيث كذلك إلى استخدام قوتها وإنفاقها العسكري لدعم أبعاد دولية ومساندتها لإقامة هيكل اجتماعي للتراكم (Riddel, 1988, 60) للتشجيع على إقامة مناخ ملائم للقوة الدافعة للتراكم الرأسمالي – الأرباح (Bowles et. al., 1986, 132-167). وهذا ما دفع البعض أمثال (Intriligator, Brito) (Riddel, 1988, 64) إلى القول بأن توزيع الثروة بين الشعوب وتوزيع العوائد من التجارة هو ليس فقط دالة للأسواق والموارد كما في النظرية التقليدية للتجارة الدولية وإنما هو لقوة المجتمعات كذلك.

وبالإمكان التعامل مع الأمن من منظور الأحداث لناحية كونه أمناً جارياً وأمناً متغيراً. فالأمن الجاري يراد به التعامل مع الأحداث الثابتة وضمان السيطرة عليها والتحكم بها. بينما الأمن المتغير يتعامل مع الأحداث المستجدة سواءً الداخلية منها أو الخارجية.

ولناحية سوريا، فواقع الحال والمعطيات الملموسة تشير إلى أنها ترجح القوة العسكرية بشكل كبير في دالتها الأمنية وبشكل يفوق العناصر الأخرى ، ولهذا تولي اهتمام كبير إلى قطاعها العسكري . فالأمن القومي السوري يتهدد بمصادر خارجية أكثر منها

داخلية ولعل أبرز هذه المصادر هو التهديد الإسرائيلي، وهذا ما يتأكد من أكثر من إشارة (راؤوبين فدهتستور ، ١٩٨٩).

حاصل ما تقدم يمكننا التقرير بأن سوريا تعول كثيراً في صيانة أمنها القومي على الجيش والقوة العسكرية وهو أمر فرض عليها، وإن بناء القوة يستلزم تخصيص دفق من الموارد الاقتصادية على شكل نفقات عسكرية.

٢. الإنفاق العسكري السوري : تطوره واتجاهاته

إن متابعة تطور اتجاهات الإنفاق العسكري وتحديدها في سوريا ينصرف أساساً نحو معاينة السلوك الذي اتخذه هذا الإنفاق خلال المدة قيد الدراسة . فخلال ثلاثة العقود ونيف الممتدة بين عامي (١٩٧٠–٢٠٠٢) أنفقت سوريا (٨٢٩.٣٢٤) مليار ليرة على مؤسستها العسكرية .

وبحسب ما تشير إليه المعطيات الإحصائية ، فإن مستويات الإنفاق العسكري بالقيم الجارية شهدت تغيرات ملحوظة خلال الفترة التي تناولتها الدراسة ، إذ كان الإنفاق بحدود (٦١٧) مليون ليرة في سنة ١٩٧٠ ارتفع إلى (٨٤١٥) مليون ليرة في سنة ١٩٨٠ ، ثم وصل (١٨١٣١) مليون ليرة في سنة ١٩٩٠ ، وارتفع إلى (٩٧٢١٧) مليون ليرة في سنة ٢٠٠٠، وأخيراً وصل إلى (١١٥١٧٧) مليون ليرة في سنة ٢٠٠٢، أي أنه تضاعف أكثر من (١٨٦) مرة. لكن الملاحظة التي تجلب الانتباه أن اتجاهات التغير لم تكن متناسقة عبر المدة حيث اتسم مستوى الإنفاق بالتذبذب إلى حدٍ كبير وتتكشف هذه الصورة من خلال الشكل الآتي:

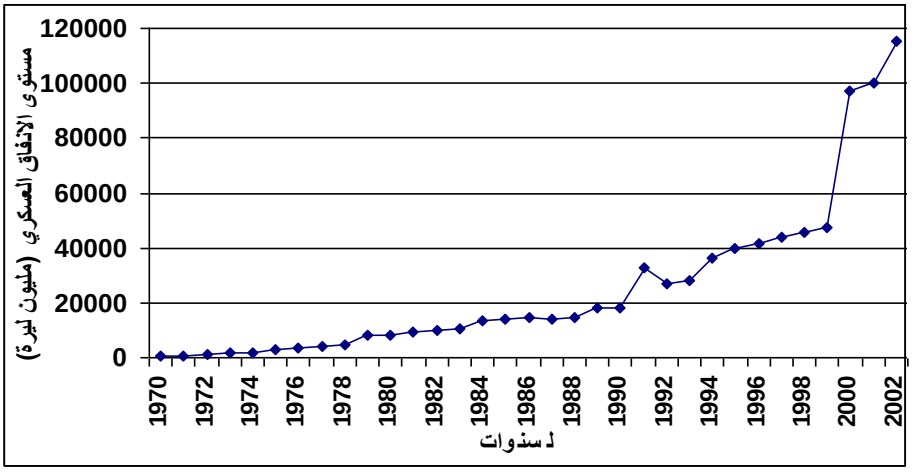

شكل (١)

تطور مستوى الإنفاق العسكري في سوريا خلال المدة ١٩٧٠–٢٠٠٢

كما يتضح من الشكل ، أن الإنفاق العسكري تصاعد وبوتائر عالية خلال عقد السبعينات ، ثم اتخذ اتجاهاً مستقراً نسبياً خلال عقد الثمانينات ، ثم شهد اتجاهاً متنامياً خلال التسعينات ، وخلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة شهد تصاعداً هائلاً يفوق كافة التصورات . هذا الاتجاه تؤشره معدلات التغير السنوية ، فقد نما هذا الإنفاق بمعدل متوسط قدره (٣١.٩٪) خلال المدة (١٩٧٠-١٩٧٩) ، ثم انخفض هذا المعدل إلى الربع تقريباً خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) إذ بلغ (٨,٤٪)، ليتنامى قليلاً خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٩) إذ بلغ (١٢,٥٪) ثم يتصاعد وبشكل حاد خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إذ بلغ (٤٠,٨٪) . وبصفة عامة فإن هذا الإنفاق نما في المتوسط خلال المدة بأكملها بمعدل سنوي (١٩.٧٪) .

هذه التطورات في مستويات الإنفاق العسكري في سوريا ونمط الاتجاه الذي اتخذه من غير المعقول أن تكون حصيلة عامل واحد وإنما هي حصيلة تضافر العديد من العوامل سواءً ظهرت في آنٍ واحد أو ظهر بعضها في فترة من الفترات . فهذه الاتجاهات لمسارات الإنفاق العسكري لا تخرج في حقيقتها عن السلوك العام لهذا الإنفاق (Demasi & Lorie, (Smith, 1989, 346) (Deger & Smith, 1985, 49) 1989, 132-133) (Maizels & Nissanke, 1986, 1128) والتي هي حصيلة :

- الضغوط الأمنية المتزايدة متمثلة بالنزاعات الإقليمية .
- التغيرات في الظروف الستراتيجية
- التغيرات في العقيدة العسكرية
- التبدلات في الظروف الاقتصادية
- توازن القوة (المحاكاة)

فمن جهة يكشف الشكل عن وجود ذروات (قمم) لهذا الإنفاق (السنوات ١٩٧٣، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٩١، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢) ، هذه الذروات ازدادت في السعة كلما تقدمت السلسلة الزمنية . وعموماً ، حكم هذه الذروات عدم الاستقرار الإقليمي ، فتزايد الإنفاق في سنة ١٩٧٣ كان بسبب حرب تشرين مع إسرائيل واحتياج سوريا إلى إدامة عجلتها العسكرية وإعادة بناء القوات المسلحة ورفع درجة التكثيف . وقد شعرت سوريا على ما يبدو أن اتفاقية " كامب ديفيد" التي وقعت بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ وإنهاء حالة الحرب بينهما وخروج حد ترجيحي مهم من معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي شعرت بأن عبء المواجهة وقع عليها ولهذا وسعت من إنفاقها العسكري . وإن تزايد الإنفاق في سنة ١٩٨٤ كان بسبب

الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢ . أما القفزات التي شهدها الإنفاق في الأعوام ١٩٩١، ١٩٩٩، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢ إنما بسبب الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي وعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة عموماً .

وعندما تكون الذروات (القمم) التي يصورها الشكل محكومة إلى حدٍ كبير بالجو الاستراتيجي (عدم الاستقرار الإقليمي) ، فإنه بالإمكان وصف سلوك الإنفاق العسكري في سوريا بأنه يطوي دورات لعدم الاستقرار الإقليمي وبشكل مشابه لتصنيف "بيرن" للدورات التجارية في النظام الاقتصادي (Crowley, 1971, 35).

ونظرة متفحصة إلى الشكل يتبين أن ما بين هذه الذروات في الإنفاق العسكري التي تعقب الحروب والنزاعات وأوضاع عدم الاستقرار هناك فواصل أو استراحات Plateaus تفصل بينها . هذه الفواصل المتعاقبة كل منها تمثل نسبة أكبر من تلك التي سبقتها ، ولعل ذلك يجد تفسيره بأنه في فترات الحروب والنزاعات يميل الأفراد إلى تعديل شعورهم السابق وتقبل مستوىً عالٍ من الإنفاق العسكري . وبعد أن يهدأ النزاع يكون الأفراد عادة قد قبلوا منظومة جديدة من المعايير Norms بخصوص مستوى الإنفاق العسكري ، ولهذا لا يوجد معارضة شديدة لهكذا إنفاق وإن الذروات دائماً متصاعدة (Goffman, 1968, 70). ولعل الشعور نفسه يتواجد لدى الإدارة العسكرية إذ إنها لا ترضى أن يتدنى مستوى إنفاق مؤسستها وان يقل عما كان عليه في السابق وخاصة في الأوقات التي تحقق فيه هذه المؤسسة إنجازات كبيرة على صعيد ساحات المعارك .

ومن غير الممكن إغفال تأثر مستويات الأنفاق العسكري في سوريا بالتغيرات في العقيدة العسكرية ، إذ أنه في ظل مستويات إنفاق أعلى بشكل ملحوظ تعني أن ستراتيجية قومية مختلفة تماماً عما هي عليه لمستويات إنفاق اخفض . هذه الستراتيجية قد تتجسد في وجود بعثات جديدة ، أنظمة تسليح مختلفة ، توسيع القوة التقليدية . فالتحولات في العقيدة العسكرية تستلزم استثمارات رأسمالية ضخمة خاصة إذا كانت الأنظمة ذات تقنيات متقدمة والتي غالباً ما تكون مستوردة من الخارج . ناهيك عن أن جوانب الكلفة في القضايا العسكرية تكاد تكون مهملة كلياً ، فالمتطلبات تثبت بمعايير مطلقة مستندة على الأهداف المرغوبة من قبل الإدارة العسكرية (Whynes, 1979, 25). كما أن التصور السائد هو لا مراهنة على الأمن القومي بسبب الكلفة المادية ، أي ليس هناك من يقامر بالأمن القومي على حساب الكلف المادية . وهذا ما يترتب عليه ارتفاع مستويات الإنفاق .

نخلص مما سبق إلى أن مستوى الإنفاق العسكري في سوريا على الرغم من تذبذبه السنوي ذو درجات مرتفعة وإن هناك العديد من العوامل تداخلت في تقرير مستواه . هذا المستوى المرتفع من الإنفاق يشير إلى أن سوريا تجند حصة كبيرة من إمكاناتها الاقتصادية لقطاع الجيش . ولا يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي فحسب ، وإنما انسحب أيضاً على الجانب البشري ، إذ أن هناك (٣) جنود لكل معلم و (٤٧) جندياً لكل طبيب ، وقد بلغ معدل الامتصاص العسكري (Andrzejewski, 33-34) (٣.٦٣٪) وهو معدل يفوق المتوسطات الإقليمية والعالمية والذي يمكن الوقوف عليه من جدول (١) .

جدول (١)

معدل الامتصاص العسكري في عدد من الدول

الدولة	المعدل	الدولة	المعدل
اليابان	٠.٢٠	مصر	٠.٨٩
كندا	٠.٣٣	المغرب	٠.٨٨
سويسرا	٠.٣١	الجزائر	٠.٧٣
الولايات المتحدة	٠.٨٩	تونس	٠.٥٥
المملكة المتحدة	٠.٥٦	ليبيا	١.٨٦
ألمانيا	٠.٨٠	تركيا	١.٢٥
رومانيا	٠.٧٨	الأردن	٢.١١
بولندة	١.٠٤	الأرجنتين	٠.٢٥
هنغاريا	١.٠	كوبا	١.٧٥
البرتغال	٠.٦٥	تايلند	٠.٤٨

المصدر :

UN, UNDP, Human development Report 1993, PP. 176-177 and 205.

هذا المعدل المرتفع للامتصاص العسكري يزيد من علية الجيش في المجتمع .

التحليل السابق انصب على متابعة التطورات في مستوى الإنفاق العسكري وعلاقة هذا المستوى بالمتغيرات الستراتيجية والسياسية والأمنية . ترى ما هو الاتجاه الزمني الذي

اتخذه عبر المدة (١٩٧٠–٢٠٠٢)؟ وإذا كان الشكل (١) قد اشر لنا إلى أن الإنفاق العسكري السوري اتسم بالتذبذب وعدم الانتظامية عبر المدة موضوع الدراسة ، فإن الضرورة تستلزم تعيين السلوك العام الذي اتخذه . وعندما يتخذ المسار الفعلي ذلك النمط الذي كشف عنه الشكل (١) فإنه يشير صراحةً إلى أن هذا الإنفاق لم يتغير بحجم مطلق ثابت مما يجعل التوصيف الخطي لسلوكه تجاه الزمن افتراضاً غير عملي ، وأن التوصيف التربيعي سيعد أفضل التوصيفات (Wonnacott & Wonnacott, 1979, 200-206) (Nicholson, 1986, 203). وإذا عبرنا عن الإنفاق العسكري بـ (M) والسنوات (T) ووظفنا نموذج التوصيف التربيعي ذي الصيغة :

$$M = \alpha + b_1T + b_2T^2$$

فقد ظهرت نتائج التقدير للمدة (١٩٧٠–٢٠٠٢) حسب الآتي :

$$M = 11891 - 2609T + 152T^2$$
$$(2.11) \quad (-3.42) \quad (6.9^8)$$
$$R^2 = 88.1\% \qquad F = 119.12$$

وعند احتساب الإنفاق طبقاً لهذه النتيجة ، فقد ظهر حسب ما هو معروض في الشكل البياني الآتي :

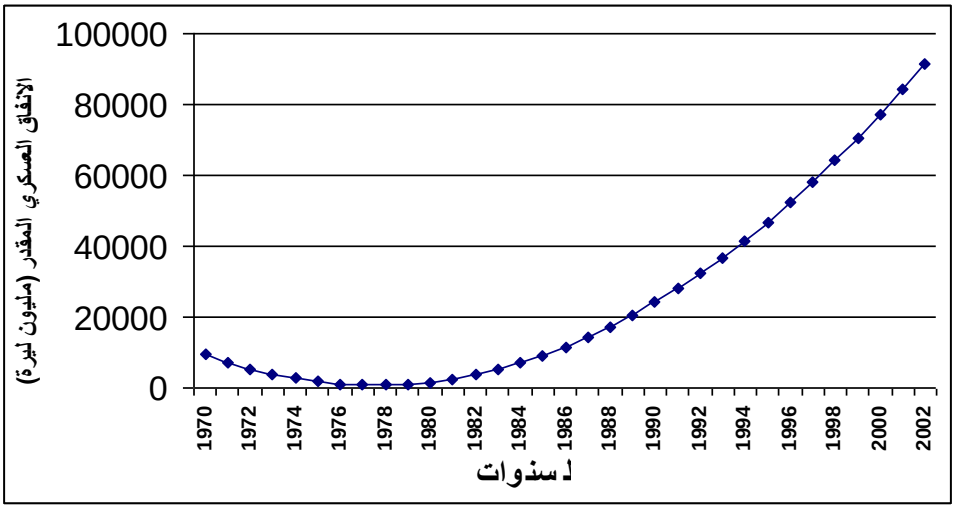

شكل (٢)

الإنفاق العسكري المقدر في سوريا خلال المدة ١٩٧٠–٢٠٠٢

ويشير الشكل إلى أن الإنفاق العسكري في سوريا قد اتخذ شكلاً مقعراً متصاعداً Upward Concave تجاه الزمن ، وهذا هو سلوكه خلال الفترة المدروسة .

لكن هذا الإنفاق يضم في جزء منه اتجاه عام وبعض من التأثيرات الدورية (عدم الاستقرار الإقليمي) وبعض من العناصر العشوائية . ويعد الاتجاه العام العنصر الأكثر أهمية في نسق الإنفاق لأنه يعبر عن الستراتيجية العسكرية ، ولذلك فإن الضرورة تقتضي عزل كل من التغيرات الدورية والاتجاه العام في هذا الإنفاق . ولتحقيق هذا الغرض ارتأينا استخدام متغير وهمي Dummy Variable لعدم الاستقرار الإقليمي (W) وبإشراك الزمن (T) ، فقد ظهرت نتائج النموذج حسب الآتي :

$$M = - 21909 + 2500T + 11522\ W$$
$$(-3.82) \quad (8.89) \quad (2.10)$$
$$R^2 = 72.7\% \qquad F = 43.62$$

ويعبر معامل الزمن (T) عن الاتجاه العام ، بينما نجد أن معامل عدم الاستقرار والحرب (W) يمثل التقلبات الدورية (الذروات في شكل ١) . ففي ظل حالة الاستقرار النسبي وانعدام الحرب فإن الإنفاق العسكري السوري (M) كان يزداد بمقدار (٢٥٠٠) مليون ليرة في السنة خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٢) ، وكل سنة اتسمت بعدم استقرار إقليمي ازداد الإنفاق بـ (١١٥٢٢) مليون ليرة.

وبالإمكان توظيف نتائج النموذج أعلاه لتحديد الأبعاد الستراتيجية للإنفاق ، فمعامل (T) يعبر عن الجزء الدائم في الإنفاق الذي يمثل الطلب على سلعة الدفاع ويعبر عن اتجاهات الإنفاق للأجل الطويل ، والذي يكشف عن خطط وسياسات الدفاع طويلة الأجل ، أي ذات البعد الستراتيجي وتحقيق الذات . بينما يعبر معامل (W) عن الجزء المؤقت في الإنفاق الذي يمثل اتجاه الإنفاق للأجل القصير الذي استلزمه ظرف معين أو الذي خصص لمواجهة حالة محددة التي يكون الجيش منشغلاً في التعامل معها .

ومن غير الممكن تجاهل أن الإنفاق العسكري ينفذ للحصول على مقابل ، فهو والحال هذه لا يختلف عن غيره من الانفاقات بعده وسيلة أو أداة وليس غاية بحد ذاته . ترى ما هو المقابل الذي نحصل عليه من جراء الإنفاق العسكري ؟

لقد أشرنا ابتداءً أن الدول تستخدم الإنفاق العسكري لضمان الأمن . أي توفير الحماية. ومن هنا عدّ الدفاع الشيء الذي يشترى بالإنفاق العسكري . فالدفاع إذن سلعة لكنها من قبيل السلع العامة الخالصة (Stigum & Stigum, 1974,384)

(Hoffman, 1959, 369) (Musgrave & Musgrave, 1980, 7) (Samuelson, 1964, 387) (Short, 1981, 101) (Browning & Browning, 1979, 21) هذه السلعة ذات خصائص تمثل انعكاساً لطبيعتها لناحية إخفاق السوق في تحديد الكميات المثلى منها ، أي أن الإنفاق عليها سيتحدد بفعل عوامل غير سوقية ، وانعدام مرونة كل من العرض والطلب عليها، واستهلاكها غير التنافسي ، وعدم إمكانية تجزئة منافعها . هذه السلعة (الدفاع) في سوريا تعدّ من قبيل السلع الضرورية وليست الكمالية نظراً لانخفاض المرونة الدخلية عليها (Okamura, 1991, 200-207). فبتوظيف معادلة المرونة التقليدية :

$$Y = AX^b$$

وفي حالتنا فإن (Y) تمثل الإنفاق العسكري (M) و (X) تمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و (b) معامل المرونة ، وبسبب كون المعادلة أسية Exponential ، فإن حلها يستلزم تحويلها إلى معادلة خطية عبر اخذ اللوغاريتمات Logarithm ، وبإجراء هذه التحويرات ، ظهرت نتائج التقدير للمعادلة حسب الآتي :

$$\text{Log } M = -0.697 + 0.867 \text{ Log GDP}$$
$$(-1.68) \quad (29.48)$$
$$R^2 = 94.9\% \qquad F = 599.05$$

وبحسب النتائج أعلاه ، فإن معامل المرونة الدخلية أقل من الوحدة (٠.٨٦٧) ولهذا السبب فإنه سوف لن يشتد أثر الدخل على الدفاع على الرغم من أن هناك ميلاً لزيادة الإنفاق العسكري كلما ارتفع الدخل (GDP) . وهذا ما يستشف من تحدير الإنفاق العسكري على الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (١٩٧٠–٢٠٠٢) ، والذي ظهرت نتائجه حسب الآتي :

$$M = 1151 + 0.0841 \text{ GDP}$$
$$(0.41) \quad (12.56)$$
$$R^2 = 83.1\% \qquad F = 157.84$$

هذه النتيجة لا توظف بالضرورة لإقامة علاقة سببية بين الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي ، وإنما توضح سلوك هذا الإنفاق عندما يتغير الناتج . فتغير الناتج المحلي في سوريا بمليون ليرة يستتبعه تغير الإنفاق العسكري (٠.٠٨) مليون ليرة ، بمعنى أن الإنفاق العسكري يتزايد بنسبة (١٢:١) من الزيادة في الناتج ، وهذا يمثل المعدل الحدي للإنفاق .

٣. العبء الدفاعي في سوريا: اتجاهاته ومحدداته

يعبر العبء الدفاعي Defense Burden عن العلاقة النسبية بين الإنفاق العسكري في الدولة وناتجها المحلي (أو القومي) الإجمالي ، أي أنه يكشف عن حجم الموارد النسبي الذي تسحبه الدولة من الاستخدامات المدنية (الخاصة والعامة) إلى القطاع العسكري . ويعبر عن الثقل النسبي الذي تحتله سلعة الدفاع في الناتج المحلي . بمعنى أنه يمثل حقيقة الجهد العسكري Military Effort في الدولة ويؤشر ويقيس عبء التسلح (Faini, et. al., 1984, 487) (Rouquie, 1987, 147) (Rothschild, 1973, 809) ، أي الضغط الذي يمارسه الإنفاق العسكري على الموارد .

ويكشف الشكل (٣) عن واقع العبء الدفاعي في سوريا واتجاهاته عبر المدة (١٩٧٠-٢٠٠٢) .

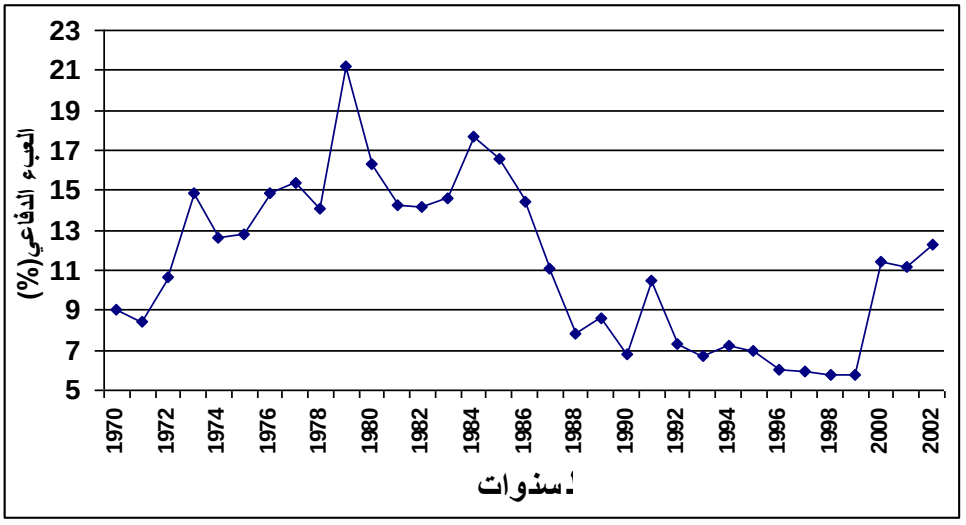

شكل (٣)

العبء الدفاعي في سوريا خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٢

يلاحظ من الشكل أعلاه، أن قطاع الجيش امتص نسبة ملحوظة من الناتج المحلي في سوريا طيلة تقريباً عقدين من الزمن ابتداءً من سنة ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٦ ، فقد بلغ العبء الدفاعي في سنة ١٩٧٠ ما يقارب (٩٪) ارتفع إلى (١٤.٤٪) في سنة ١٩٨٦ ، وقد تراوح هذا

العبء متوسطاً قدره (١٣.٤٪) خلال المدة (١٩٧٠–١٩٧٩) ، ارتفع قليلاً خلال المدة (١٩٨٠–١٩٨٩) ووصل إلى (١٣.٦٪) ، ثم انخفض بشكلٍ حاد خلال المدة (١٩٩٠–١٩٩٩) ووصل إلى (٦.٩٪) ، ثم ارتفع وبشكلٍ راديكالي خلال المدة (٢٠٠٠–٢٠٠٢) ووصل إلى (١١.٦٪). وعموماً ، فقد بلغ متوسط العبء الدفاعي في سوريا خلال المدة (١٩٧٠–٢٠٠٢) ما يقارب (١١.٣٪) وهو معدل مرتفع ويفوق نظيره على مستوى التجمعات الدولية ، ويعدّ من أعلى المعدلات في العالم بدلالة مقاربته مع معطيات جدول (٥) .

جدول (٢)

العبء الدفاعي في عدد من الدول سنة ١٩٩٧

الدولة	العبء الدفاعي(٪)	الدولة	العبء الدفاعي (٪)
المملكة المتحدة	٣.٣	أندنوسيا	٠.٩
النمسا	٠.٨	إيران	٢.٣
هولندة	١.٨	الأردن	٥.٥
نيوزلندة	١.٠	المغرب	٤.٥
الأرجنتين	٠.٧	مصر	٢.٧
شيلي	١.٧	تونس	٢.٠
الصين	١.٠	اليمن	٧.٢
اليونان	٢.٤	تركيا	٠.١
أثيوبيا	٢.٢	سنغافورة	٤.٤
الهند	٢.٣	تايلند	٢.٢

المصدر : احتسبت من واقع البيانات الواردة في :

1MF, Government Finance Statistics Yearbook, 1998.
1MF, International Financial Statistics Yearbook, 1998.

هذا المستوى المرتفع للعبء الدفاعي في سوريا يشير بصراحة إلى أن الوظيفة الدفاعية تمتص حصة نسبية ملحوظة من جهد المجتمع ممثلاً بناتجه المحلي. وبمعلومية أن العبء الدفاعي ومستواه واتجاهاته تتأثر بمستوى الإنفاق العسكري ،

وسبق أن تعرضنا إلى هذا المستوى والمسببات الرئيسة لزيادته وكان تركيزنا على أوضاع عدم الاستقرار الإقليمي . لكن معطيات الواقع تكشف مسألة هامة هي أن العبء الدفاعي في الدولة يخضع لتأثير العديد من المتغيرات سواءً أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ستراتيجية على الصعيدين المحلي والإقليمي (McGuire, 1977, 328-339) (Smith, 1989, 346) .

وقد تتشابك هذه المتغيرات جميعاً في وقتٍ من الأوقات ، أو قد يبرز بعضها . وبذلك، فإن التغيرات والانتقالات التي شهدها العبء الدفاعي في سوريا والتي يكشف عنها شكل (٣) لا تخرج في حقيقتها عن تأثير التفاعل المركب للاعتبارات السياسية والاقتصادية والستراتيجية إذ أنها تسهم في المقدار الذي تختاره الدولة للإنفاق على الجيش . ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان الوقوف على تأثير هذه العوامل ، ولعل ذلك يتحقق عبر صياغة نموذج قياسي جعلنا فيه العبء الدفاعي متغيراً معتمداً ، وكل من السكان والإيرادات العامة للدولة وحالات التوتر الإقليمي ومعدل التضخم والتحويلات من الخارج والنمو الاقتصادي والإنفاق العسكري لدول المواجهة (إسرائيل بالتحديد) متغيرات مستقلة وحسب ما هو موضح في الشكل (٤) .

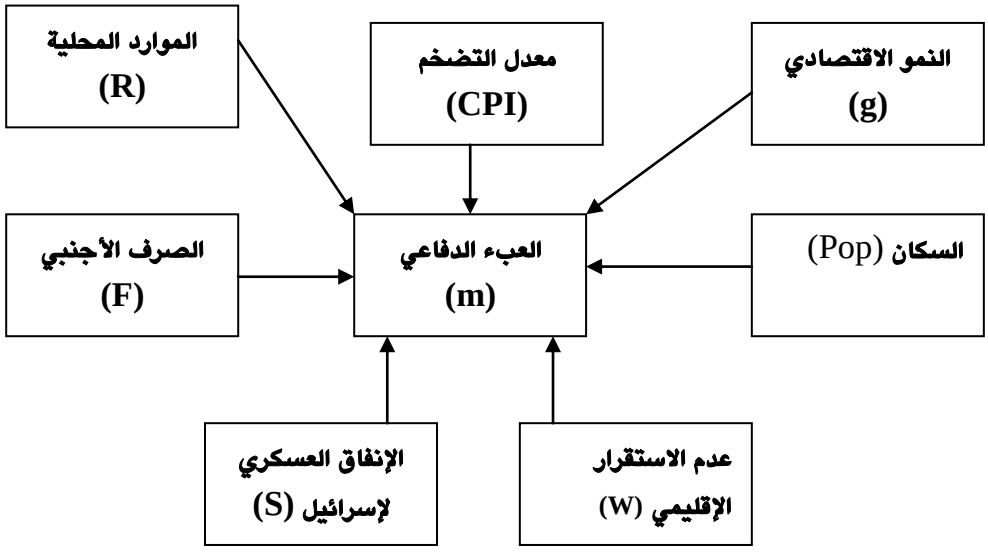

شكل (٤)

محددات العبء الدفاعي في سوريا

وإن التوصيف القياسي للنموذج سيكون حسب الآتي:

$$m = \alpha + b_1Pop + b_2R + b_3W + b_4CPI + b_5F + b_6g + b_7S + e$$

فالعبء الدفاعي (m) يمثل المتغير المراد شرح الاختلافات الكلية فيه أو تفسيرها . بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في العوامل الاقتصادية التي يعبر عنها كل من معدل النمو الاقتصادي (g) والسكان (Pop) ، إذ أنهما يعبران عن الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة. في حين تضم العوامل المالية كل من الموارد الداخلية والخارجية متمثلةً بالإيرادات العامة (R) وانسياب الصرف الأجنبي من الخارج (F) . ويعبر معدل التضخم (CPI) عن تأثير العوامل النقدية . أما حالات التوتر الإقليمي (W) والإنفاق العسكري الإسرائيلي (S) فيعبران عن العوامل الستراتيجية .

وكتوصيف للمتغيرات ، فقد اعتمدنا نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج المحلي الإجمالي بعدّها العبء الدفاعي ، وللسكان اعتمدنا معدل النمو السنوي ، وللموارد المحلية نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي . وقد عبرنا عن عدم الاستقرار الإقليمي بمتغير أصم جعلنا فيه السنوات التي شهدت مواجهات عسكرية أو حالة عالية من التوتر تأخذ رقم (واحد) ، بينما السنوات التي اتسمت بهدوء نسبي أخذت رقم (صفر) . أما معدل التضخم فقد عبرنا عنه بمعدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك . وقد عبرنا عن الصرف الأجنبي بصافي التحويلات إلى الداخل . وقد عبرنا عن النمو الاقتصادي بمعدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . وبالنسبة للإنفاق العسكري الإسرائيلي فقد أخذنا هذا الإنفاق بالدولار الأميركي .

وقد وضعنا للنموذج عدداً من الافتراضات تتمثل في :

- إن الضغوطات السكانية لا تدخل بشكلٍ مهم في تقرير الاحتياجات للإنفاق العسكري ، أي أن العبء الدفاعي لن يستجيب بشكل متناسب Proportional إلى التغيرات السكانية ، أي أن الكلفة الحدية لخدمة مواطن إضافي قد لا تكون مساوية إلى الكلفة المتوسطة (Pearson, 1989, 49) ، ولهذا يتوقع للمعلمة (b_1) أن تكون غير معنوية .
- إن الإيرادات الحكومية تمثل قيداً على الإنفاق العسكري نظراً لكونها مصدر تمويله وخاصةً ذلك الجزء المتعلق بالإنفاق بالعملة المحلية . ولهذا ، فإن توسع هذه الإيرادات

ونموها يعطي مرونة كبيرة لصانع القرار العسكري في زيادة الإنفاق دون معارضة شديدة لأنه يعكس وضع يسر مالي . ولذلك يتوقع أن تكون المعلمة (b_2) معنوية وموجبة.

- إن المستوى الحالي والمتوقع للنشاط الحربي عنصراً مهماً في تقرير العبء الدفاعي (Barro, 1981, 1160). فالعبء الدفاعي يكون عالياً في المناطق حيثما احتمالات الحرب تلوح في الأفق (Benoit, 1978, 275) ، لذلك يتوقع للمعلمة (b_3) أن تكون معنوية وموجبة .
- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحمل موازنة الدفاع أعباء ارتفاع أثمان مشترياتها المحلية، وكذلك تعديل مرتبات منتسبي القوات المسلحة لتتناسب مع مستوى المعيشة. ولهذا يتوقع للمعلمة (b_4) أن تكون موجبة ومعنوية .
- نظراً لكون الاستيرادات العسكرية تشكل أهمية نسبية ملحوظة في الميزان التجاري السوري بسبب غياب صناعة عسكرية متقدمة ، فإن ما يتاح من صرف أجنبي سيكون غاية في الأهمية لتأمين المستلزمات العسكرية الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا يتوقع أن تكون المعلمة (b_5) معنوية جداً وموجبة .
- إن الدول ذات النمو السريع تشعر أنها اقدر على التنعم برفاهية برامج دفاع واسعة (Ayres, 1983, 818) تماماً مثل العوائل الغنية ، فهي عادةً مؤمنة بشكلٍ أكثر كفاية من العوائل الفقيرة ، ولهذا يتوقع تزايد حصة الإنفاق الدفاعي بصورة نسبية ومطلقة كلما ارتفع معدل الدخل الفردي، أي كلما كان معدل النمو الاقتصادي عالياً (Hoffman, 1969, 297-300) ، لأن ثروة الفرد المتزايدة تستلزم حماية أعظم من التهديدات لكونها تعبر عن إنجاز يجب المحافظة عليه . ولذلك يتوقع للمعلمة (b_6) أن تكون موجبة ومعنوية .
- إن الخوف من التهديد الخارجي يعدّ من أكثر العوامل المعنوية المؤثرة على الإنفاق العسكري في الدولة وينسحب أيضاً على حصة العبء بين الدول المتحالفة (Okamura, 1991, 200-207) . وتعدّ إسرائيل أكثر الدول الخارجية تهديداً للأمن القومي السوري مما يدفع إلى الاعتقاد على وفق نظريات سباق التسلح أن تزايد الإنفاق العسكري الإسرائيلي يستتبعه رد فعل سوري بزيادة الإنفاق العسكري ، أي أنه يتوقع للمعلمة (b_7) أن تكون موجبة .

وما دام الغرض من النموذج هو تحليل العوامل المؤثرة في العبء الدفاعي السوري واختبار لافتراضات النموذج ، وليس التنبؤ بما سيكون عليه العبء ، فإن تقويم صلاحيته التجريبية ستنصب على المعلمات الهيكيلية المنفردة (اختبار t) بدلاً من الجودة الإجمالية (R^2, F) . وسنستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير النموذج لكونه يفي بفرضيات هذه الطريقة العامة منها والخاصة ، وسنستعين بالبرامجية الجاهزة (Minitab) المتاحة . وقد ظهرت نتائج تقدير النموذج للمدة (١٩٧٠–٢٠٠٢) حسب الآتي:

$$m = 9.94 - 0.27\ Pop + 0.190\ R + 1.94\ W + 0.0314\ CPI + 0.00344\ F$$
$$(2.21)\quad (-0.23)\quad (1.80)\quad (1.81)\quad (0.78)\quad (3.60)$$

$$- 0.0963\ g - 0.00105\ S$$
$$(-1.44)\quad (-4.37)$$

$R^2 = 58.7\%$ $\qquad$ $F = 7.50$

ويلاحظ من نتائج التقدير، أن الملاءمة التجريبية للتقدير مقبولة ، وإن غالبية المعلمات المقدرة ذات معنويات إحصائية عالية ومقبولة وتنسجم مع الفرضيات التي استند عليها النموذج ما عدا حالتين : الأولى ، والتي ظهر فيها متغير النمو الاقتصادي (g) ذا تأثير سلبي على العبء الدفاعي وبشكلٍ مخالف للتوقعات مما جعلنا نتوقف عنده وإيجاد تفسير له.

ولعل أدبيات المالية العامة والاقتصاد العسكري واقتصاديات النفقات العسكرية أعانتنا في إيجاد أكثر من تفسير لهذه النتيجة المتضادة . فأولاً إن الذي يؤثر أكثر في الإنفاق العسكري هو مستوى الدخل ، وليس معدل نموه ، وقد سبق وأن اختبرنا هذا في معرض تحليل اتجاهات مستوى الإنفاق العسكري في سوريا . ومن جانبٍ آخر ، قد لا يمثل الإنفاق العسكري ذلك الإنفاق الذي يعبر جيداً عن القطاع الحكومي في الاقتصاد السوري والذي ينمو هذا القطاع مع تزايد مستويات التنمية الاقتصادية (Piguo, 1960, 31) (Musgrave & Peacock, 1967, 7-8). كما أن أغلب الظن أن العلاقة السببية بين الدفاع والنمو هي من الدفاع إلى النمو وليس العكس ، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات التجريبية (Smith, 1977, 61-76) (Whynes, 1979, 63) (Lotz, 1970, 119-144). أما الحالة الثانية المخالفة فتتمثل في إشارة المعلمة (b_7) الخاصة بالإنفاق العسكري الإسرائيلي (S) التي ظهرت سالبة والتي تعني أن تزايد الإنفاق العسكري في إسرائيل يتزامن معه انخفاض العبء الدفاعي في سوريا ، فلو كانت سوريا

وإسرائيل في تحالف فسنقبل النتيجة ، وسنعدّ سوريا Free-Rider على وفق مدخل التحالف ، بمعنى أن أحد أطراف التحالف يوفر حماية مجانية للطرف الآخر (Andreoni & McGuire, 1993, 27)، لكن إسرائيل تعدّ أحد ألد خصوم سوريا والمهدد الأكبر لأمنها القومي ، ولعل النتيجة المخالفة تجد تفسيرها في أن سوريا قد لا تمتلك الإمكانية على معرفة الإنفاق العسكري الإسرائيلي في حينه (أي في السنة نفسها) نظراً لسريته، وبذلك فإنها لا ترسم إنفاقها كرد فعل Reaction للإنفاق الإسرائيلي. ولربما هناك سبب إضافي آخر وهو أننا اعتمدنا الإنفاق العسكري الإسرائيلي بالأرقام المطلقة (الدولار الأميركي) ، بينما المتغير المعتمد (العبء الدفاعي) وصف بنسبة مئوية ، وإذا رجعنا إلى المستويات المطلقة للإنفاق العسكري في سوريا نجد أنها تتغاير مع تغاير الإنفاق الإسرائيلي. أما بقية المعلمات، فقد كانت متفقة مع الفرضيات لناحية الإشارة والمعنوية . إذ لم يظهر تأثير معنوي للسكان، بينما ظهر وجود تأثير ملحوظ للإيرادات العامة ، إذ أن تزايد الأهمية النسبية لموارد الدولة في الناتج المحلي بنقطة واحدة يدفع بالعبء الدفاعي إلى الارتفاع بـ (٠.٢) نقطة ، وأن كل سنة تتسم بوجود حالة حرب أو تصاعد حدة التوتر والأزمات تزيد العبء الدفاعي (١.٩) نقطة ، وأن تأثير ارتفاع الأسعار بسيط، ولعل ذلك يرتبط بارتفاع أهمية المكون الأجنبي في الإنفاق ، وهذا ما يستدل عليه من معلمة المتغير (F) إذ أن كل مليون دولار ينساب على سوريا من الخارج سواءً كان على شكل مساعدات من الدول العربية أو تحويلات من الخارج يؤدي إلى تزايد العبء الدفاعي بـ (٠.٠٠٣) نقطة.

نخلص مما سبق، أن العوامل المالية والستراتيجية تعدّ محددات رئيسة للعبء الدفاعي في سوريا ، بينما لم يتضح وجود دور معنوي للعوامل الاقتصادية .

٤. انعكاسات العبء الدفاعي على الجهد الإنمائي في سوريا

إن المعطيات التي افرزها الاستعراض السابق لمسيرة الإنفاق العسكري في سوريا تفرض علينا طرح التساؤل المحوري الذي يعدّ جوهر الدراسة وهو ما هي الانعكاسات التي رتبها هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي ؟

إن إعطاء إجابة قاطعة على هذا التساؤل تستلزم امتلاك صورة واضحة عن نمط العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي. وكمدخل أولي ، حاولنا تصوير نسق كل

من العبء الدفاعي (m) ومعدل النمو الاقتصادي (g) في شكل بياني واحد وحسب ما معروض في شكل (٥) .

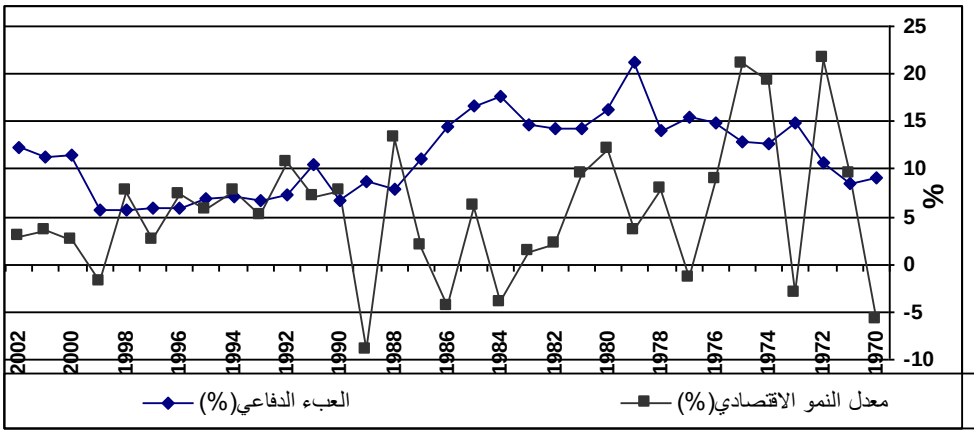

شكل (٥)

تطور نسق العبء الدفاعي والنمو الاقتصادي في سوريا خلال المدة ١٩٧٠–٢٠٠٢

ويكشف الشكل عن جملة من المؤشرات لعل أبرزها أن العبء الدفاعي والنمو الاقتصادي يسيران في اتجاهين متضادين . ففي غالبية السنوات التي اتسمت بارتفاع العبء الدفاعي صاحبها تراجع في معدلات النمو الاقتصادي (أنظر بخاصة السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٦، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩١ ، ٢٠٠٠) وأن السنوات التي اتسمت بانخفاض العبء الدفاعي صاحبها تحسن في معدلات النمو (أنظر بخاصة السنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٠، ١٩٨٨ ، المدة ١٩٩٢–١٩٩٨) . وهذا الاتجاه يمكننا من التقرير وبشكلٍ أولي أن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في سوريا من طبيعة عكسية (سلبية) . وقد سبق أن بان لنا في معرض نموذج محددات العبء الدفاعي أن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والعبء الدفاعي هي من العبء إلى النمو ، إذن نقدر أن نقول أن العبء الدفاعي في سوريا رتب آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي فيها .

والملاحظة الأخرى التي يكشف عنها شكل (٥) ، أنه ليس فقط العبء الدفاعي اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار وإنما أيضاً النمو الاقتصادي ، لا بل أن عدم الاستقرار في

معدلات النمو الاقتصادي أكبر مما هي في العبء الدفاعي . فقد شهد النمو الاقتصادي تغيرات راديكالية وكان في عدد لا بأس به من السنوات سالباً (السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٩) .

ولا بد من الإشارة إلى أن تحليل النمو الاقتصادي والوقوف على أسباب عدم استقرار معدلاته تخرج عن نطاق الدراسة . لكن الشيء الذي نقدر أن نطرحه ونعتمده كمدخل لتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في سوريا هو أن سوريا حالها حال العديد من الدول الناشئة يعوزها الكثير من الهياكل الارتكازية Infrastructure ، مما يعني أنها تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات المادية لغرض تعزيز نموها الاقتصادي ، أي أن الاستثمار سيكون بمثابة محرك أساس للنمو (زكي ، ١٩٨١، ١١) . كما أن الاقتصاد السوري في جانب كبير منه يقوم على التخطيط المركزي ، مما يعني أن هناك دوراً مهماً للدولة في مجمل النشاط الاقتصادي وتحملها مسؤولية النهوض بالاقتصاد . هذا الواقع ييسر كثيراً تحليل انعكاسات الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في سوريا . فعندما يكون الاستثمار عنصراً أساسياً في دالة النمو الاقتصادي، فإن أثر الإنفاق العسكري على الاستثمار يعدّ بمثابة الأثر غير المباشر لهذا الإنفاق على النمو . أما الأثر المباشر له فيتمثل في ما يتركه عبر الانتشار Spin off والتحديث وحفز الطلب المجموعي (Deger, 1986, 184).

ولناحية تحديد أثر الإنفاق العسكري على الاستثمار القومي في سوريا وظفنا نموذجاً (Deger & Smith, 1983, 340-344) جعلنا فيه معدل الاستثمار (i) (الاستثمار بوصفه نسبة في الناتج المحلي الإجمالي) متغيراً معتمداً مطلوب تحديد الاختلافات الكلية فيه ، وكل من معدل الادخار القومي (S) والإنفاق العسكري (M) (استخدمنا هنا الإنفاق العسكري بوصفه نسبة في الإنفاق العام) وصافي التحويلات من الخارج الرسمية والخاصة (F) ومعدل النمو الاقتصادي (g) متغيرات مستقلة . وظهرت نتائج التقدير للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٢) حسب الآتي :

$$i = 17.1 + 0.661\ S - 0.176\ M + 0.00084\ F + 0.201\ g$$
$$(4.93)\quad (4.70)\quad (-1.67)\quad (0.68)\quad (2.03)$$

$$R^2 = 45.7\% \qquad F = 7.73$$

وتشير النتائج أعلاه إلى أن الاستثمار القومي في سوريا يستحث جله من الادخارات المحلية ، إذ أن تغير معدل الادخار القومي بنقطة مئوية واحدة يستتبعه تغير الاستثمار بـ (٠.٧) نقطة ، بمعنى أن ٧٠٪ من الاستثمارات تغطى بالادخارات المحلية . وعلى الرغم من إيجابية معلمة التحويلات من الخارج (F) ، إلاّ أنها ذات معنوية منخفضة مما تؤشر على أن الاستثمار في سوريا لا يعتمد كثيراً على التمويل الخارجي . وإنه عندما تحقق سوريا نمواً اقتصادياً فإنه ينعكس إيجابياً على الاستثمار ويوسعه ، فكل نقطة نمو يستتبعها (٠.٢) نقطة تغير في معدل الاستثمار . وظهر بشكلٍ واضح أن للإنفاق العسكري تأثيراً سلبياً ومعنوياً على الاستثمار ، إذ أن زيادة حصة الدفاع في الموازنة العامة السورية بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى تناقص الاستثمار القومي (٠.٢) نقطة ، مما يعني أن هذا الإنفاق يمارس عملية طرد Crowding out للاستثمار . هذا التأثير السلبي يجد تفسيره في تقديرنا في الآتي :

- إن السنوات التي اتسمت بعبء دفاعي مرتفع كما ظهر لنا سابقاً هي السنوات التي شهدت أوضاع من عدم الاستقرار الإقليمي والتي عادةً يتحجم فيها الاستثمار الخاص .
- التنافس الحاد بين الإنفاق العسكري والاستثمار العام في الموازنة العامة بسبب محدودية الموارد العامة . وآية ذلك أن زيادة الإنفاق العسكري في الموازنة بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى تخفيض حصة الإنفاق الاستثماري بـ (٠.٣) نقطة . ومن المعلوم أن الأهمية النسبية للاستثمار العام في الاستثمار القومي في سوريا ملحوظة ، مما يظهر حجم الأثر الذي يتركه الإنفاق العسكري على الاستثمار بعامة .
- إن الموازنة العامة في سوريا تعتمد في تمويلها على الضرائب إلى حدٍ كبير ، وإن التوسع في الضرائب زاد من موارد الدولة وبالتالي ارتفعت قدرتها على الإنفاق الذي يعد الإنفاق العسكري أحد أجزائه . ومن المعلوم أن الضريبة ذات أثر سلبي على الاستثمار وبذلك يتحجم الاستثمار الخاص .

وبذلك يتضح أن الإنفاق العسكري في سوريا ذو آثار سلبية غير مباشرة على الجهد الإنمائي عبر الاستثمار ، ولعل كلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost للإنفاق العسكري هي المقدار الذي فقد نتيجة عدم استخدام الموارد في الاستخدام البديل الأفضل وهو الاستثمار (Fischer & Dornbusch, 1984, 138)، لأن تخصيص موارد إضافية للأغراض

العسكرية تعني بالضرورة أن هناك مبالغ أقل ستخصص للاستثمار ، مما يسبغ إحلال تبادلي Trade off بين الإنفاق العسكري والاستثمار (Chan, 1985, 415) .

يضاف إلى ذلك ، أن سوريا شأنها شأن غيرها من الدول الناشئة يشكل السلاح مفرده مهمة في الاستيرادات ، وإن هذه الاستيرادات تستهلك الكثير من الصرف الأجنبي النادر خاصةً في ظل تزايد التعقيد التقني لأنظمة التسليح وغياب المنافسة الكافية بين منتجي الأسلحة، مما يعني أن الاستيرادات العسكرية مكلفة ، وبالتالي تزايد الإنفاق العسكري الذي سيزيح جانباً الكثير من الإنفاق على السلع الرأسمالية والتي لو لم تتأثر لتمكنت من تحقيق إنجاز أفضل في الاستثمار الذي يترجم إلى نمو أسرع ، إنتاج أرقى ، ومستويات أعلى من المعيشة.

ولا ينحصر تأثير الإنفاق العسكري على الاستثمار بالنتيجة السالبة التي كشفها النموذج السابق فحسب والتي يمكن وصفها بالأثر المباشر ، وإنما أيضاً بالإمكان تشخيص أثر آخر يمكن عدّه اثر غير مباشر على الاستثمار عبر الادخار وخاصةً بعدما ظهر لنا أن الادخار القومي في سوريا يعدّ مرتكز الاستثمار . فكما هو معلوم ، إن عرض رأس المال المادي يستحث من الادخار . وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة (وهو حال الكثير من الدول الناشئة ومنها سوريا) فإن مصدر تجهيز رأس المال الجديد يتأتى من الادخار العائلي وفائض الموازنة الحكومية والادخار الأجنبي . فالتوسع في الضرائب لتمويل الموازنة التي جلها إنفاق عسكري يعني تعريض مدخرات الأفراد إلى الانخفاض مما ينعكس سلباً على الاستثمار .

ولناحية أثر الإنفاق العسكري على الجهد الإنمائي بشكلٍ مباشر عبر تعبئة الموارد والتحديث ، فقد ارتأينا تحديده عبر توظيف نموذج (Smith, 1980, 19-32) جعلنا فيه معدل النمو الاقتصادي (g) متغيراً معتمداً مطلوب تفسيره ، وكل من معدل الاستثمار القومي (i) والسكان (Pop) ومعدل نمو الصادرات (e) والعبء الدفاعي (m) وصافي التحويلات من الخارج (F) متغيرات مستقلة ، وظهرت نتائج التقدير للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٢) حسب الآتي :

$$g = 17.7 + 0.430\, i - 1.11\, Pop + 0.0156\, e - 1.06\, m + 0.00278\, F$$
$$(1.52) \quad (1.75) \quad (-1.86) \quad (0.31) \quad (-1.82) \quad (0.87)$$

تشير النتائج أعلاه إلى أنه فعلاً يعدّ معدل الاستثمار القومي في سوريا مرتكز النمو الاقتصادي. فتغير معدل الاستثمار بنقطة مئوية واحدة يزيد من إمكانات النمو بـ (٠.٤) نقطة. وظهر معامل متغير السكان بعلامة سالبة، ولعل ذلك يعزى أساساً إلى أن تزايد السكان يلتهم بعض من منجزات ومكاسب النمو . وعلى الرغم من العلامات الموجبة لكل من متغيري معدل نمو الصادرات والصرف الأجنبي إلاّ انهما ذوات معنويات منخفضة . والشيء المهم في النموذج هو مقدرات معلمة العبء الدفاعي ، إذ ظهرت ذات معنوية عالية وسالبة لتعني أن زيادة العبء الدفاعي بنقطة مئوية واحدة يخفض النمو بنفس المقدار ، أي أن الإحلال التبادلي Trade off بين العبء الدفاعي والنمو ١:١ .

هذه النتيجة وسابقتها تكشفان وبشكلٍ جلي لا لبس فيه أن الإنفاق العسكري في سوريا ذو انعكاسات سلبية مباشرة وغير مباشرة على مجهودات النمو الاقتصادي . وبذلك ، فإن الاتجاهات المتضادة التي كشف عنها شكل (٥) إنما هي تعبير حقيقي للعلاقة العكسية بينهما ، لا بل إن عدم انتظام نسق النمو الاقتصادي في سوريا ينسب في جزء كبير منه إلى الإنفاق العسكري الفائق لأن اتجاه العلاقة السببية حسب ما تأشر لنا هي من الدفاع إلى النمو وإن هناك نمواً ضائعاً أو مفقوداً من جراء الإنفاق العسكري .

التساؤل الذي يثار في هذا الصدد هل أن الضائعات في ممكنات النمو تمثل التكلفة الاقتصادية للإنفاق العسكري ؟

في نظر البعض (Sharp & Olson, 1978, 68-69) إن الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي المنسوب إلى المعدل المتناقص للنمو بسبب العبء الدفاعي يجب أن يضاف إلى موازنة الدفاع للحصول على مجموع حقيقي مضبوط لكلفة الفرصة للأمن القومي . يضاف إلى ذلك ، أن معدل الامتصاص العسكري العالي في سوريا والذي يعني ارتفاع عدد المنخرطين في قطاع الجيش، إنما يعبر عن اتساع الاستخدام العسكري للموارد المدنية وانخفاض الإنتاج المدني وبالتالي الإنتاج القومي بسببه لأن مخرجات القطاع العسكري لا تجد طريقها إلى السوق . ومما يقترن في هذا الصدد أن Cottheil قدّم إسهامة متواضعة لقياس كلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري من خلال النمو الضائع جراء هدر الموارد الاقتصادية على أغراض غير منتجة (Cottheil, 1984, 502-513)، إذ حدد مستوى طبيعياً من الإنفاق العسكري لكل بلد والإنفاق الزائد عن هذا المستوى الطبيعي جرى تقدير مردوده الكامن فيما لو حول إلى استثمار منتج ، وقد وظف في قياسه نموذج هارود – دومار البسيط .

الخاتمة

لا نريد هنا أن نلخص ما تناولته الدراسة ، وإنما نسعى لعرض ما خلصت إليه الدراسة . فلا يوجد أثمن من الأمن ، لكن كلفة هذا الأمن عالية جداً للمجتمع ، وخاصةً في مناطق الأزمات والتوترات ، وبصرف النظر عن درجة اليسر المالي للدولة ، هناك العديد من الخسارات الحقيقية على مستوى النمو الاقتصادي الذي تعدّ المجتمعات ولا سيما الناشئة منها في أشد الحاجة لها . ويشتد الوضع ويزداد سوءاً في الدول الناشئة ذات القيد الموردي التي سوريا في عدادها . فسوريا التي ربطت أمنها بما تمتلكه من قوة عسكرية مما كلفها مواردا ضخمة على شكل نفقات عسكرية وترتب على إنفاقها العسكري الفائق تحمل خسائر اقتصادية جمّة لعل أقلها ممارسة القوة الطاردة للاستثمار مما انعكس في تخفيض معدل الاستثمار القومي ، وبالتالي الانتقاص من ممكنات النمو الاقتصادي الذي تتطلع إليه سوريا وبشغفٍ كبير . وإذا ما أسلمنا جدلاً أن الأمن قد تحقق من جراء هذا الإنفاق وهو أفضل سيناريو نتوقعه . إذن نقدر وبكل سهولة إسباغ العلاقة بين الأمن والنمو بأنها من طبيعة مأزقية ترقى إلى تسميتها " معضلة ". وحالة سوريا ليست بعيدة عن كثير من الدول الناشئة، فهناك تماثل لها .

المصادر والمراجع

باللغة العربية

١. رمزي زكي ، **الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠-١٩٧٩** ، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٢. رؤوبين فدهتسور ، **"عودة إلى الستينات"** ، ها أرتس ١٩٨٩/٣/٢ .

باللغة الإنكليزية

Official Publications

1. 1MF, **Government Finance Statistics Yearbook**, 1980, 1982 and 1998.
2. 1MF, **International Financial Statistics Yearbook**, 1998.

Books

1. Andrzejewski StanisIaw, **Military Organization and Society**, Routledge and Kegan Paul, London.
2. Browning Edger K. and Jacquelene M. Browning, **Public Finance and the Price System**, Macmillan Publishing Co., NY, 1979.
3. Fischer Stanley and Rudiger Dornbusch, **Economics**, 2nd Printing, McGraw-Hill Book International, 1984.
4. Musgrave Richard A. and A. T. Peacock, **Classics in the Theory of Public Finance**, Macmillan, London, 1967.
5. Musgrave Richard and Peggy Musgrave, **Public Finance in Theory and Practice**, McGraw-Hill Book International, 1980.
6. Nicholson Robert H., **Mathematics for Business and Economics**, McGraw-Hill Book Co., NY, 1986.
7. Pigou A. C., **A Study in Public Finance**, Macmillan Publishing Co., London, 1960.
8. Rouquie Alain, **The Military and the State in Latin America**, Translated by Paul E. Sigmund, Berkely, CA, 1987.
9. Sharp Ansel M. and Kent W. Olson, **Public Finance**, West Publishing Company, Minnesota, 1978.
10. Stigum Bernt P. and Marcia L. Stigum, **Economics**, Addison Wesley Publishing Co., MA, 1974.

11. Whynes David K., **The Economics of Third World Military Expenditure**, Macmillan Press, London, 1979.
12. Wonnacott Ronald and Thomas H. Wonnacott, **Econometrics**, 2nd. Ed, John Wiley & Sons, NY, 1979.

Periodicals

1. Andreoni James and Martin C. McGuire, "Identifying the Free Riders", **Journal of Public Economics**, Vol. 51, 1993.
2. Ayres Ron, "Arms Productoin as a Form of Import-Substitution Industrialization: The Turkish Case", **World development**, Vol. 11, No. 9, 1983.
3. Barro Robert J., "Output Effects of Government Purchases", **Journal of Political Economy**, Vol. 89, No. 6, Dec. 1981.
4. Benoit Emile, "Growth and Defense in Developing Countries", **Economic Development and Cultural Change**", No. 26, Jan 1978.
5. Bowles Samuel, David Gordon and Thomas Weisskopf, "Power and Profits: The Social Structure of Accumulation and Profitability of the Postwar United States Economy", **Review of Radical Political Economics**, Vol. 18, Nos 1-2, 1986.
6. Chan Steve, "The Impact of Defense Spending on Economic Performance: A Survey of Evidence and Problems", **Orbis**, Vol. 29, No. 2, Summer 1985.
7. Cottheil Fred M., "An Economic Assessment of the Military Burden in the Middle East 1960-1980", **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 18, No. 3, Sept. 1984.
8. Crowley Ronald W., "Long Swings in the Role of Government: An Analysis of Wars and Government Expenditures in Western Europe Since the Eleventh Century", **Public Finance**, No. 1, 1971.
9. Deger Saadat and Ron P. Smith, " Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries", **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 27, No. 2, June 1983.
10. Deger Saadat, "Economic Development and Defense Expenditure", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 34, No. 2, Jan 1986.

11. Deger Saadet, and Ron Smith, "Military Expenditure and Development: The Economic Linkages", **IDS**, Vol. 16, No. 4, 1985.
12. Faini Riccardo, Patricia Annez and Lance Taylor, "Defense Spending, Economic Structure, and Growth: Evidence among Countries and over Time", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 32, No. 3, April 1984.
13. Goffman I. J., "On the Empirical Testing of Wagner's Law", **Public Finance**, Vol. 23, No. 3, 1968.
14. Hoffman Fred S., "The Economic Analysis of Defense: Choice without Markets", **American Economic Review**, Vol. 49, No. 2, May 1959.
15. Hoffman W., "The Share of Defense Expenditure in Gross National Product", **German Economic Review**, Vol. 7, 1969.
16. Lotz Joergen R., "Patterns of Government Spending in Developing Countries", **Manchester School of Economic and Social Studies**, Vol. 38, No. 2, June 1970.
17. Maizels Alfred and Machiko Nissanke, "The Determinants of Military Expenditure in Developing Countries", **World Development**, Vol. 14, No. 9, 1986.
18. Masi Paula De and Henri Lorie. "How Resilient are Military Expenditures?", IMF, **Staff Papers**, Vol. 36, No. 1, March 1989.
19. McGuire Martin, "A Quantitative Study of the strategic Arms Race in Missile Age", **Review of Economics and Statistics**, Vol. 59, No. 3, August 1977.
20. Okamura Minoru, "Estimating the Impact of the Soviet Union's Threat on the United States-Japan Alliance: A Demand System Approach", **Review of Economics and Statistics**, Vol. LXXIII, No. 2, May 1991.
21. Pearson Mark, Stephen Smith and Stuart White, "Demographic Influences on Public Spending", **Fiscal Studies**, Vol. 10, No. 2, 1989.
22. Riddel Tom, "US Military Power, the Terms of Trade and the Profit Rate", **American Economic Review**, Vol. 78, No. 2, May 1988.

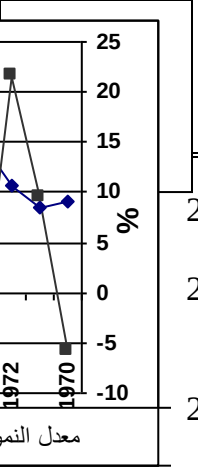

23. Rothschild Kurt W., " Military Expenditure, Exports and Growth", **Kyklos**, Vol. 26, No. 4, 1973.
24. Samuelson Paul A., "The Pure Theory of Public Expenditure", **Review of Economics and Statistics**, Vol. 36, No. 4, Nov. 1954.
25. Shepherd William G., "Self-Interest and National Security", **American Economic Review**, Vol. 78, No. 2, May 1988.
26. Short John, "Defense Spending in the United Kingdom Regions", **Regional Studies**, Vol. 15, No. 2, 1981.
27. Smith Ron P., "Military Expenditure and Capitalism", **Cambridge Journal of Economics**, Vol. 1, 1977.
28. Smith Ron P., "Military Expenditure and Investment in OECD Countries 1954-1973", **Journal of Comparative Economics**, Vol. 4, 1980.
29. Smith Ron P., "Models of Military Expenditure", **Journal of Applied Econometrics**, Vol. 4, 1989.
30. Smith Ron P., "The Demand for Military Expenditure". **Economic Journal**, Vol. 90, December 1980.